

مسؤول إماراتي يقاضى وزيرا سعوديا بقضية احتيال وتجسس



التغيير

رفع مسؤول إماراتي من أفراد العائلة الحاكمة في أبو ظبي دعوى قضائية ضد وزيرا من المملكة بتهمة الإساءة للعائلة الحاكمة، وقضية احتيال ضخمة.

ووصفت قضية الاحتيال الضخمة بأنها "أكبر عملية احتيال عقاري في منطقة الشرق الأوسط".

وبحسب المعلومات فإن مسؤول إماراتي هو رجل الأعمال صقر بن محمد بن زايد آل نهيان.

قرر رفع قضية ضد وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أحمد الراحمي.

قضية تجسس

وتعود القضية، في أعقاب ذكر اسم الشيخ مقر في قضية "شركة تعمير".

والتي تم الكشف عن أجزاء من تفاصيلها في برنامج "ما خفي أعظم".

وبثت قناة الجزيرة في ذاك البرنامج حلقة تحت عنوان "استثمار على الرمال".

وقالت مصادر حقوقية من مؤسسة العدالة الدولية، التي تتابع قضية تعمير، إنه بعد التحقيق الذي أجرته قناة الجزيرة قام الشيخ مقر التواصل مع المؤسسة للتأكيد على فساد الراجحي.

احتيال عقاري

وأوضح الشيخ مقر أنه "صدم بالأدلة التي تؤكد تورطه في أكبر عملية احتيال عقاري في الشرق الأوسط".

واتهم الشيخ مقر الراجحي وإخوته، بالمسؤولية عن ذلك.

وكشف النقاب عن عزمه تقديم شكوى للنائب العام الفيدرالي في أبوظبي ضد الراجحي وأعوانه.

وأفاد الشيخ مقر بأنه أجرى تحقيقاً داخلياً توصل من خلاله إلى من قام بـ "تزوير" الرسالة الصادرة عن مكتبه.

شركة تعمير

وتطلب تلك الرسالة من المنطقة الحرة لمطار الشارقة القيام بإجراءات غير قانونية فيما يخص شركة تعمير العقارية.

وساهمت الرسالة بالاستيلاء على أصول "تعمير" وتحويل ملكيتها لشركات وهمية.

وتكشف الوثائق فصولاً جديدة من قضية "تعمير"، من بينها محاضر التحقيق مع المشتبه الرئيس في القضية ومصيره حالياً.

وشخصيات جديدة في قضية تعمير، ونسخة عن البلاغ الجنائي المقدم من الشيخ مقر لنيابة الشارقة ضد كل من مندوب العلاقات الحكومية "المعقب".

وكذلك شركة تعمير (ممثلة برئيسها أحمد الراجحي) والمراسلات التي قام بها الشيخ مقر مع مؤسسة العدالة الدولية بهدف تبرئة ساحته من القضية.

وآخر قرار صدر بالقضية كان في نوفمبر 2020، عندما أصدرت محكمة دبي حكمها بإلزام الوزير أحمد سليمان الراجحي.

والذي يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة تعمير، بدفع مبلغ 600 مليون دولار كالتزامات وتعويضات لمؤسس الشركة عمر عايش.

وأكد رجل الأعمال الكندي من أصل عربي عمر عايش صدور حكم بإدانة الوزير الراجحي وأشقائه على خلفية أكبر قضية احتيال عقاري في الشرق الأوسط.

وأعلن العايش أنه حصل على قرار من محكمة في دبي بتلقي تعويض مالي اثنين مليار درهم من الراجحي على خلفية قضية نهب الوزير شركة تعمير ومقرها الإمارات.

وتتمحور القضية، بحسب "مؤسسة العدالة الدولية" بواشنطن في قيام الوزير وأشقائه الأربعة بنهب ممتلكات "تعمير الفايزة".

وأصولها التي تزيد عن 1.8 مليار دولار أميركي، والاستيلاء على حصة مؤسسها ومئات العملاء.